Australian Journal of Islamic Studies,
Vol.7, December 2016, pp. 96-112

The Islamic Centre for Research and Development Inc. Sydney, Australia

التحول الديمقـــــــراطي

سعد عبد الله العسعوسي

عبـده عمر شورى

فاتح عبد السلام

تونكو مهار

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

ملخص البحث

يتناول هذا البحث مفهوم وطبيعة التحول الديمقراطي، فتتناول الدراسة تعريف التَّحوُّل الديمقراطي لغةً واصطلاحاً، والمفاهيم المرتبطة به مثل الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي والليبرالية والاصلاح السياسي والإصلاح الديمقراطي، ثم أسباب التَّحوُّل الديمقراطي وهي أسباب داخلية وأسباب خارجية، ثم يتطرق الباحث لمراحل وأشكال التَّحوُّل الديمقراطي.

المقدمة

إن مصطلح التَّحوُّل الديمقراطي، هو من المصطلحات والمفاهيم الحديثة، التي تم تداولها بكثرة على الصعيد الدولي في الآونة الأخيرة. ويعرف التحوّل الديمقراطي :بأنه الانتقال من حكم فرد أو فئة إلى تمكين المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير مصيرهم، وذلك إما مباشرةً أو عبر ممثلين لهم، فهو عملية انتقال من

نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي تعددي، أي تغير جذري في مصدر السلطات وممارستها، حيث يتم استبدال نظام الهيمنة بنظام يقوم على التعددية السياسية، وفق مبادئ العدل والمساوة بين جميع فئات المجتمع، التي تساهم في رسم مستقبلها على كافة الأصعدة. ويوجد عدة أسباب تؤدي لحدوث عملية التحول الديمقراطي، وهي إما أسباب داخلية تتعلق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية، وبعضها يتصل بالسياسيين، كما إنها تختلف من بلد إلى أخر، ومن زمن لآخر، أو أسباب خارجية تتجلى بدور القوى الخارجية في دفع الدول للتحول نحو الديمقراطية. والتحول الديمقراطي لا يتم دفعة واحدة، فهو نتاج مراحل متتالية، والدول التي وصلت للديمقراطية، مرت بحالات تحضيرية للتحول، كما أن عملية التحول الديمقراطي تتخذ عدة أنماط والمسارات للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي، والتي من خلال هذه الدراسة سوف يتم التعرف عليها.

ماهية التَّحوُّل الديمقراطي

إن مصطلح التَّحوُّل الديمقراطي، هو من المصطلحات والمفاهيم الحديثة، التي تم تداولها بكثرة على الصعيد الدولي في الآونة الأخيرة، واحتل أولوية الاهتمام في النظم السياسية الدولية، وحيث إن الحُكم على الشيء فرع عن تصوره، فلابد لنا من معرفة مفهوم التَّحوُّل الديمقراطي وتحديد ماهيته، من تعريّفه أولاً، ثم تعريّف وتمييز باقي المفاهيم المرتبطة به، كما سنتناول في هذا المبحث أسباب هذا التَّحوُّل، ومراحله وأشكاله .

تعريف التَّحوُّل والديمقراطية لغةً واصطلاحاً

التَّحوُّل لغةً : يقال تَحَوَّلَ جَارُنَا إِلَى بَيْتٍ آخَرَ أي تَنَقَّلَ إِلَيْهِ. وتَحَوَّلَتْ أَحْوَالُهُ مِنْ سَيِّءٍ إِلَى أَسْوَأَ أي تَغَيَّرَتْ مِنْ حَالٍ سَيِّءٍ إِلَى حَالٍ أَسْوَأَ. وتَحَوَّلَ مَجْرَى النَّهْرِ أي اِنْتَقَلَ مِنْ مَصَبٍّ إِلَى آخَرَ.

ومعنى التَّحوُّل اصطلاحاً لا يختلف عن معناه اللغوي، وهو انْتِقال من حال إلى حال، أو التبدُّل من حال إلى حال، أو التنقّل من موضع إلى موضع.

وكلمة التحول باللغة الإنجليزية "Transition" تعني الانتقال من حالة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مكان آخر، وتعتبر عملية التحول المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق، وتأسيس نظام سياسي لاحق.

فالديمقراطية لغةً كلمةٌ مركبة مِن كلمتين، الأولى مشتقة من الكلمة اليونانية " Demos" وتعني عامة الناس، والثانية kratia وتعني حكم . وبهذا تكون الديمقراطية dēmokratia تَعني لغةً حكم الشعب.

والديمقراطية اصطلاحاً هي شكل من أشكال الحكم يشارك فيه جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة إما مباشرةً أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين، وهي تشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكّن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير حقوقهم.

وتعريف التحول الديمقراطي: يعرّفه تشارلز أندريان بأنه "التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجمة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم."

والتعريف الإجرائي للتحول الديمقراطي" هو عملية مستمرة من التفاعلات، ويقصد به تراجع نظم الحكم غير الديمقراطية بكافة أشكالها وألوانها، لتحل محلها نظم أخرى ديمقراطية تعتمد على المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وتقوم على المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية، وتتخذ الانتخابات النزيهة وسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها، وذلك كبديل عن الحكم الفردي التسلطي، وانتهاك القوانين والدستور، وإن قياس درجة هذا التحول، يعتمد على توافر تطبيق المؤشرات الاساسية اللازمة لتحقيق الديمقراطية، ومدى تطبيقها."

وكذلك يعَّرف التحول الديمقراطي بأنه" :تراجع نظم الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها، لتحل محلها نظم أخرى في الحكم، تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي، وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية،

وعلى الانتخابات النزيهة، كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها، وذلك كبديل عن حكم الفرد، وانتهاك القانون والدستور."

إن تعريف التحوّل الديمقراطي هو الانتقال من حكم أو تحكم فرد أو فئة إلى تمكين المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير مصيرهم، وذلك إما مباشرةً أو عبر ممثلين لهم، فهو عملية انتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي تعددي، أي تغير جذري في مصدر السلطات وممارستها، حيث يتم استبدال نظام الهيمنة بنظام يقوم على التعددية السياسية، وفق مبادئ العدل والمساواة بين جميع فئات المجتمع، التي تساهم في رسم مستقبلها على كافة الأصعدة.

تعريف المفاهيم المرتبطة بالتَّحوُّل الديمقراطي

يوجد عدة مفاهيم ومصطلحات ترتبط بمفهوم التحول الديمقراطي، سوف نستعرض أهمها، وذلك لتتضح أكثر ماهية التَّحوُّل الديمقراطي ومنها:

1. التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي

الانتقال الديمقراطي هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، وهي من أهم مراحله، لأن في مرحلة الانتقال يكون النظام ذو طبيعة مزدوجة، تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام السلطوي السابق، والنظام الديمقراطي الجديد، ويشاركان في السلطة سواء في صورة صراع أو اتفاق، حيث يتم في إطارها صياغة أساليب وأشكال لحل الصراع، لتثمر بوضع أليات لممارسة الديمقراطية، كوضع دستور ديمقراطي، وتنظيم انتخابات نزيهة، ومشاركة غالبية أطياف المجتمع بالعملية السياسية، فهو ثورة سلمية.

2. التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي

عملية الترسيخ الديمقراطي، لا تتم إلا عندما يأخذ جميع الفاعلين السياسيين في اعتبارهم حقيقة أساسية وهي أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي.

3. التحول الديمقراطي والليبرالية

مفهوم مصطلح الليبرالية: الليبرالية مصطلح أجنبي معرب مأخوذ من (Liberalism) وهي تعني "التحررية" ، وهي مذهب فكري يركز على الحرية الفردية بشكل كبير، ويرى وجوب احترام استقلال الأفراد، ويعتقد أن الوظيفة الأساسية للدولة هي حماية حريات المواطنين مثل حرية التفكير، والتعبير، والملكية الخاصة، والحرية الشخصية وغيرها، ولهذا يسعى هذا المذهب إلى وضع القيود على السلطة، وتقليل دورها، وإبعاد الحكومة عن السوق، وتوسيع الحريات المدنية.

ويقوم هذا المذهب على أساس عَلماني يعظّم الإنسان، ويرى أنه مستقل بذاته في إدراك احتياجاته، وتقسم الديمقراطيات إلى ديمقراطيات ليبرالية (حرة) وغير ليبرالية (غير حرة)، فالديمقراطية الليبرالية شكل من أشكال الديمقراطية تكون فيها السلطة الحاكمة خاضعة لسلطة القانون ومبدإ فصل السلطات، ويضمن دستور الدولة للمواطنين (وبالتالي للأقليات أيضا) حقوقاً لا يمكن انتهاكها. أما الديمقراطية غير الليبرالية (غير الحرة) فهي شكل من أشكال الديمقراطية لا توجد فيها حدود تحد من سلطات النواب المنتخبين ليحكموا كيفما شاءوا.

إن التحول الليبرالي هو توسيع لنطاق حريات الأفراد والجماعات، وتوسيع ضماناتها تجاه السلطة، لكن مع بقاء هذه السلطة، أما مرحلة التحول الديمقراطي فهي مرحلة أعلى من مرحلة التحول الليبرالي، تهدف لإصلاحات جذرية لنظام الحكم السلطوي، ومشاركة كاملة لأبناء المجتمع في تقرير مصيرهم، لكن التحول الليبرالي يمكن اعتباره خطوة باتجاه التحول الديمقراطي.

4. التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي

الاصلاح السياسي :هو القيام بحزمة من الإصلاحات في النظام القائم، دون إحداث تغييرات جذرية حقيقية في البنية الأساسية للنظام، أو " القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية، ووظائفها، وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي،

فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام." بينما التحول الديمقراطي هو المرور من مرحلة إلى أخرى، أي التحول من نظام غير ديمقراطي، إلى نظام ديمقراطي.

5. التحول الديمقراطي والاصلاح الديمقراطي

الإصلاح الديمقراطي مرتبط بوجود نظام ديمقراطي قائم، يتعرض لخلل أو عدم توازن يتم إصلاحه، بينما التحول الديمقراطي هو المرور من مرحلة إلى أخرى، أي التحول من نظام سلطوي، إلى نظام ديمقراطي.

أسباب التَّحوُّل الديمقراطي

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي لحدوث عملية التحول الديمقراطي، وتكون تقريباً متشابهة في جميع الدول التي تمت بها أو تجري فيها عملية التحول الديمقراطي، لكن لا يمكن أن نعزو التحول الديمقراطي لعامل واحد، إنما يكون ذلك نتاجاً لعدة عوامل، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية، وبعضها يتصل بالسياسيين، كما إنها تختلف من بلد إلى أخر، ومن زمن لآخر، وسوف نجمل هذه الأسباب، بأسباب داخلية، وأسباب خارجية.

أولاً– أسباب داخلية

1. التحول والتغيير في فهم وإدراك القادة السياسيين

إن من العوامل المهمة في عملية التحول الديمقراطي، هي وجود نخب سياسية تؤمن بعملية التحول والتغيير، وتدرك أبعاد هذه العملية، مما يكون له الأثر الكبير على فشل أو نجاح عملية التحول الديمقراطي، حيث أنه من الضروري لعملية التحول الديمقراطي، وجود قيادة ماهرة حتى يتسنى لها من مواجهة حركات المعارضة السياسية المختلفة، والتمكن من نطاق المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية، كما تقع على عاتق هذه القيادة، عملية التماسك الديمقراطي، وعملية حماية الأفراد من تعسف وديكتاتورية الدولة، والقيام بحوار وطني مع الجماعات الاجتماعية المعارضة المختلفة، التي تهدد

عملية التحول مصالحها، والعمل على إيجاد أفضل الوسائل التي تلبي مصالح جميع الأطراف في المجتمع، ويؤكد كل من " لينز ومارتن ليست " على الدور الفعَّال والحاسم للقادة، التي لابد وأن تتميز بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية، في محاولة عمل إصلاحات على النظام السلطوي القائم، إلى جانب هذا يلعب إحساس أو إدراك القيادة السياسية، بأن استمرارها في الحكم يؤدى إلى إضعافها، ويستبعد وجود دور لها في العملية الديمقراطية، والقيادة السياسية الإصلاحية في النخبة الحاكمة، قامت في بعض الحالات بدور حاسم في عملية التحول الديمقراطي. ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها، أن التحرك على طريق الديمقراطية هو الطريق الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة، كما أن وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها، وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم، يعزز من فرص التفاوض مع النظام الحاكم بشأن التحول الديمقراطي، وربما إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية، بحيث يصبح الطريق ممهدا للانتقال بعد ذلك.

2. انهيار شرعية النظام السلطوي

توجد عدة حالات تفقد فيها الأنظمة السلطوية الحاكمة شرعيتها، وبالتالي تكون عرضة للتغيير، فعندما تنشأ النُّظم السلطوية للخروج بالدولة من أزمة معينة، فإذا أخفقت بذلك فإنها تفقد شرعيتها، كما أنه عندما تتغير ثقافة المجتمع وقيَّمه، كأن يصبح أفراد المجتمع أكثر تشبعاً بالآراء والمفاهيم الديمقراطية، فتصبح ردة فعله تجاه النظام السلطوي قوية، عندما يقوم هذا النظام بالتصدي بالعنف لبعض مظاهر الاحتجاج الديمقراطية (مظاهرات–إضرابات)، أو تفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام السلطوي عن مواجهتها بفاعلية. وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية. وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده. وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة، إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي، أو التحرك على طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة .وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة، تطيح بالنظام التسلطي وتدشن لمرحلة التحول الديمقراطي . كما إن الانجازات الاقتصادية والاجتماعية، التي يحققها النظام السلطوي في بعض الفترات، قد تعزز من فرص وإمكانات التحول

الديمقراطي في فترات تالية، فالتنمية الاقتصادية، وزيادة متوسط دخل الفرد، وارتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للتحول الديمقراطي.

3. قوة المجتمع المدني

إن قوى المجتمع المدني، على اختلاف مشاربها، كمنظمات ونقابات وتجمعات، تعد من أهم العوامل الداخلية التي تؤدى إلى تهديد بقاء الأنظمة السلطوية، فعند تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية، نتيجة سياسات هذه الأنظمة، فإن هذه القوى تحظى بتأييد أكبر من قبل المواطنين، وبالتالي تقود حملة الاحتجاجات لإسقاط هذه الأنظمة.

فبرز دور هذه المنظمات والنقابات، في قيادة عملية التحول الديمقراطي بشكل مهم في العصر الحالي على مستوى العالم، التي من خلالها يتم ترسيخ المبادئ الديمقراطية، لدى أعضائها، فيتزايد إدراكها لحقوقها، وتكون طليعة القوى المجتمعية التي تقود عملية التحويل.

4. القيم والاخلاق الداعية للديمقراطية

إن توفر مجموعة من القيم والمفاهيم والممارسات والقبول الديني، تشجع على تحول النظام السياسي نحو الديمقراطية، أي لابد من أن يسود المجتمع قيم الديمقراطية، من التضامن الوطني والاحترام المتبادل، والايمان بالإرادة الوطنية، التي تحتاج إليها الديمقراطية، حتى يمكن القيام بعملية التحول الديمقراطي.

5. الأوضاع الاقتصادية

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتسلط فئة معينة قليلة على مقدرات البلاد، ومعاناة الغالبية الساحقة من أبناء المجتمع من الفقر والبطالة، أحد أهم العوامل في فقدان شرعية الأنظمة السلطوية، والثورة عليها.

ثانياً– أسباب خارجية

بالإضافة إلى لعوامل الداخلية، هناك عوامل خارجية تلعب دوراً في إحداث التحولات الديمقراطية داخل الدولة، والتي تسهم بالقضاء على النظم السلطوية، والتحول بالشعوب خاصة في الدول النامية نحو الديمقراطية، ومن أهم هذه العوامل:

1. دور القوى الخارجية في دفع الدول للتحول نحو الديمقراطية

إن من أهم عوامل التدخل الخارجي في شؤون الدول الداخلية، هو الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعيشه هذه الدول، حيث يتاح للدول المانحة، ممارسة ما يسمى بالقوة الناعمة (Soft Power)حيث تفرض عليها حزمة من التغييرات، لتوجه هذه الأنظمة السلطوية نحو الديمقراطية، فالدول والمنظمات المانحة تلعب على النظم غير الديمقراطية دور الضاغط من أجل تحويل سياساتها نحو الديمقراطية، مثل وجوب المزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية، إذا ما أرادت الدول المستقبلة للمنح، أن تستخدمها بفاعلية في التنمية فبعض الدول المانحة تؤكد على وجود الديمقراطية السياسية، كشرط أساسي لتقديم المنح والمساعدات، كذلك تأسيس العديد من المؤسسات الدولية، هدفها التحفيز على التحول الديمقراطي، وفي بعض الأوقات يرتقى دور الدول الضاغطة من عملية التحفيز على التحول الديمقراطي، إلى المراقبة على عملية التحول الديمقراطي، كمراقبة نزاهة الانتخابات.

إن الأحداث أثبتت أن تدخل الدول الكبرى من خلال ممارسة كافة أنواع الضغوط، على أنظمة معينة، للتحول باتجاه الديمقراطية، يتسم بصفة انتقائية، فإن كان لا يتعارض مع مصالحها، لا بل يحقق لها مصالحها، فتدفع في هذا الاتجاه بكل قوتها، أما إذا رأت أن مصالحها سوف تتعرض للخطر نتيجة هذا التحول الديمقراطي، فترى أنه لا ضرورة لهذا التحول، بل تحاربه بشتى الوسائل (غزة–الجزائر)، كما أن ربط اقتصاد الدول النامية باقتصاديات أو عملات الدول المتقدمة، يؤدي للهيمنة على هذه الدول، ويعطي فرصة أكبر للدول الكبرى في التدخل في شؤون هذه الدول، ورسم سياساتها في جميع المجالات.

2. أثر العدوى في الانتشار

إن نجاح عملية التحول الديمقراطي في دولة ما، يشجع شعوب الدول الأخرى على تقليد هذه التجربة، فتنتشر حمى أو عدوى التحولات الديمقراطية، خاصة للدول المجاورة أو التي تتشابه ثقافياً، مثال ذلك ما حدث بدول أوروبا الشرقية، وفي عدد من الدول العربية، هو تجسيد وتطبيق حقيقي وفعلي، على مدى تأثير وفاعلية عدوى التحول الديمقراطي، كعامل مهم من عوامل التحول الديمقراطي، فتهاوت الأنظمة السلطوية مثل أحجار الدومينو سقوطاً، مثلما حدث من تحولات ديمقراطية عام 1990 في كل من بلغاريا و رومانيا و يوغسلافيا و ألمانيا الشرقية، ومن العوامل المساعدة على ذلك تطور نظم الاتصالات وشبكات الاذاعة المرئية والمسموعة وسهولة التقاطها في كل أنحاء العالم، رغم إرادة بعض الحكومات ومحاولتها حجب وصول مثل هذه الأخبار إلى شعوبها، مما يتيح للرأي العام العالمي للتأثير على الرأي العام الداخلي، فلم تعد الأنظمة السلطوية، قادرة على عزل شعوبها عن التأثر بما يحصل حول العالم من تحولات.

3. التدخل العسكري الخارجي

في بعض الأحيان يكون التدخل العسكري الخارجي، سواء كان تدخلا مباشرا كحالات الحرب، على غرار ما حدث في كل من اليابان و ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، أو حالات الاحتلال الأجنبي، وحيث ساق النظام الأمريكي حجة نشر الديمقراطية وإسقاط الأنظمة السلطوية، في تبرير الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 وأفغانستان في 2001 والتسويق سياسيًا وإعلاميًا للهجوم والاحتلال العسكري على دولة العراق، أو تدخل عسكري خارجي غير مباشر، وذلك عن طريق دعم الحركات الانفصالية والثورية، المسلحة بالتسليح والتدريب في مواجهة النظم السلطوية، كما حدث ويحدث في سوريا واليمن وليبيا، لكن لا يعول على هذا العامل فقط، بل ترافقه مع عوامل أخرى أدت إلى الديمقراطي، مثل إيمان واقتناع الشعب بضرورة تطبيق الديمقراطية، وفي بعض الأحيان هذا العامل يتحول إلى خطر يهدد فكرة الديمقراطية، وذلك بسبب النتائج السلبية والآثار الناجمة عن استخدام القوة العسكرية الخارجية، بهدف فرض الديمقراطية التي فشلت في حالات عديدة، أمثال العراق وأفغانستان في تحقيق الديمقراطية، فكل التجارب أثبتت أنه لا

يمكن فرض الديمقراطية من الخارج، دون أن تكون للشعوب إرادة حقيقية في التغيير والتحول إلى الديمقراطية، فالشعوب هي الفاعل الرئيس في عملية التحول الديمقراطي.

ويرى الباحث إسماعيل الشطي أن ":متطلبات التحول الديمقراطي، تشير إلى ضرورة توفر القيم الثقافية والسياسية، التي تشمل الاعتدال والتسامح والفاعلية والمعرفة والمشاركة، ومستوى معيناً من الرخاء الاقتصادي، ووجود نخب سياسية مناضلة من أجل الديمقراطية، بالإضافة لدعم الدول الغربية العريقة بالديمقراطية، هذه المتطلبات تكاد تكون تنطبق على الدول الأمريكية والأوربية، فلابد من الأخذ بعين الاعتبار ذلك، عند دراسة مجتمعات دول أخرى، تشهد تحولات ديمقراطية."

تنظر الشعوب للعوامل الخارجية أحيانا بالشك وعدم الثقة، لهذه التدخلات الخارجية، هل هي صادقة بتوجهاتها، لتحقيق التحول الديمقراطي، وسعادة ورفاهية هذه الشعوب، أم إنها تخفي وتضمر أهدافا وأجندات تحقق مصالحها، فالعوامل الخارجية مهما كانت مؤثرة، لا يمكنها تحقيق التحول الديمقراطي بدون العوامل الداخلية، فالعوامل الخارجية دورها مساند، وليس حاسما.

مراحل التَّحوُّل الديمقراطي

التحول الديمقراطي لا يتم دفعة واحدة، فهو نتاج مراحل متتالية، والدول التي وصلت للديمقراطية، مرت بحالات تحضيرية للتحول منها: مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية التي تتجلى بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين، ومرحلة الصراع السياسي غير الحاسم بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجه، تتبعها مرحلة القرار حيث تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم، التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية، تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي، ثم تعقب ذلك مرحلة التعود، فقرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية، قد لا يكون ناتجاً عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيَّف معها، فكل هذه الإرهاصات، تكون بداية للمراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة القضاء على النظام السلطوي

تتمثل في الفترة التي تنقضي بين سقوط نظام وسيطرة النظام الذي يحل محله سيطرة تامة على السلطة، حيث أن هذه المرحلة تكون مطَّربة، والتحالفات التي تقوم بها القوى التي قامت بهذه المرحلة تكون متغيرة وخاضعة للظروف، وقد تنجح هذه المرحلة و تترسخ، ولكنها قد تتعثر وتفشل.

ليس بالضرورة قيام نظام ديمقراطي بديل، وذلك إذا وقفت نخب معينة سواء عسكرية أو ثقافية أو دينية، ضد هذا التحول، أو كانت البنية التحتية سواءً الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية غير ملائمة.

المرحلة الثانية: مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي

وهي مرحلة تدعيم الديمقراطية، وتعني ثبات مستوى سلوك القادة السياسيين، والتفسير العلمي والتنفيذ الفعلي للمؤسسات، والقبول الحقيقي للديموقراطية من جانب المحكومين ومن جانب النخبة، وإقامة آلية سياسية جديدة، تحمي المصالح، وتضمن الوساطة بين المجتمع والدولة وبين قطاعات المجتمع المختلفة، وباختصار فإن التدعيم يعني نهاية مرحلة تعليم الديمقراطية. وتعد السيطرة المدنية على القرار العسكري والأمني، دعما للتحول الديمقراطي.

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج الديمقراطي

وهي مرحلة استقرار الديمقراطية وتجذُّر مؤسساتها في المجتمع، وتتشكل ثقافة المجتمع السياسي بما يؤدي إلي رفض كل بدائل الديمقراطية، وهما التحول إلى الليبرالية السياسية والتحول إلى الديمقراطية ذاتها.

وفي هذه المرحلة تتحقق الديمقراطية الاجتماعية، فيتمتع المواطنون بحقوق وواجبات متساوية، وكذلك تتحقق الديمقراطية الاقتصادية، حيث يتم توزيع الثروات والخدمات بشكل متساوي بين أفراد المجتمع، وتتحقق لهم فرص متكافئة بالعمل، ففي هذه المرحلة تحقق الأنظمة الحاكمة الرفاهية للمجتمعات التي تحكمها.

إن الديمقراطية ليست قوالب جاهزة يمكن استنساخه من دولة إلى أخرى، بل لكل تجربة خصوصياتها، وفق مجموعة القيم والنظم والمفاهيم الموجودة في كل بلد، ووفقاً لمدى إيمان كل شعب بهذه القيم، ومدى

عدم تعارضها مع المنظومة العقائدية التي يدين فيها أفراد هذا الشعب أي مدى تقبل الفئات المتدينة لمفهوم الديمقراطية.

أشكال التَّحوُّل الديمقراطي

يقصد بها الأنماط التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، والمسارات التي اتبعت للإطاحة بالنظام غير الديمقراطي، يمكن من خلال تجارب التحول الديمقراطي، رصد أربع أنماط لهذا التحول هي :

أولاً–التحول من الأسفل: وهو الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام الحاكم أو إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية.

يأخذ هذا النمط للانتقال شكلين رئيسيين .أولهما، الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم، من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية، التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف، على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي.

أو الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير السلطوي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية. ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله. فهذا النمط من أنماط التحول، يأتي في أثر صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات، من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة، وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط، وتبدأ الإصلاحات المطلوبة، منعاً لتفاقم الموقف وسعياً لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.

ثانياً–التحول من الأعلى : هو التحول الذي تقوده النخبة الحاكمة أو الجناح الإصلاحي فيها.

فالتحول والتغيير يتم من داخل النظام السلطوي القائم، لكن هذه الحالة تسبقها توافر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلباً على شرعية السلطة، فتؤدي لدى النخبة الحاكمة قناعة، تتجلى أن كلفة التحول الديمقراطي، أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية. حيث تقوم النخب الحاكمة سواءً كانت عسكرية أم مدنية، بأخذ زمام المبادرة في تحول أنظمتهم السلطوية نحو الديمقراطية.

ففي بعض الحالات كان للجناح الإصلاحي داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية التحول الديمقراطي، حيث تتم هذه المرحلة بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي، ثم ترسيخ الديمقراطية. وفي هذا النمط من التحول الديمقراطي، يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة، وليس لقوى المعارضة، مما ينعكس على محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية التحول. وفي حالة توفر إرادة حقيقية للأنظمة السياسية، للإصلاح السياسي، وإيمان بالديمقراطية، فإن عملية التحول تكون أسرع، ومؤثرة أكثر.

ثالثاً– التحول من خلال التفاوض بين الحكم وقوى المعارضة

عندما يكون هناك توازن بالقوة بين النظام السلطوي، وبين قوى المعارضة الطالبة بالتحول الديمقراطي، يحدث التحول من خلال التفاوض للوصول إلى اتفاق أو تعاقد، يتم التوصل إليه بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، وغالباً ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها، أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة، والممارسات القمعية، بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي، ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها يكون أفضل لها.

كما أن قوى المعارضة غير قادرة على الإطاحة بالنظام، وبالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير التفاوض مع النخبة الحاكمة، من أجل التحول إلى الديمقراطية، وتكون في كثير من الحالات، على خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية، حركتها قوى المعارضة، وممارسات قمعية من جانب السلطة.

ومن بين العوامل المهمة التي تدفع قادة النظام السلطوي، إلى الدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة، هو عند انخفاض شعبيتها، والتردي الاقتصادي، الذي قد يصل إلى حد الإفلاس، أو ضغوط خارجية متزايدة.

أما بالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية والاجتماعية المعارضة؛ إلى الدخول في الحوار، فقد تتمثل في افتقادها للقوة الكافية، للإطاحة بالنظام القائم قسراً، مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض، على أمل التوصل إلى ميثاق يرضي كافة الأطراف ذات الثقل.

إن هذا النوع من الأنماط، هو طريق طويل لتحقيق التحول نحو الديمقراطية، بسبب محافظة النظام السلطوي على قسم من مصالحه، وكذلك للضعف الذي تعاني منه المعارضة، مما يجعل تأثيرها نحو التحول الديمقراطي بطيئاً، ويمكن للأنظمة السلطوية عندما تشعر بنوع أكبر من الثقة والاستقرار والقوة، أن تعود عن هذه الاتفاقات مع المعارضة.

رابعاً–التحول الناجم عن تدخل عسكري خارجي

عند تعنت النظام السلطوي في القيام بأي تحولات نحو الديمقراطية، وعجز قوى المعارضة عن الإطاحة به، بسبب ضعفها وتفرقها، ونتيجة لسياساته القمعية، ورفض النظام الحاكم للتغيير، ففي ظل هذا الوضع، لا يكون هناك من بديل لإطاحة به، والانتقال والتحول إلى نظام ديمقراطي، مثل التدخل العسكري الخارجي، الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأميركية في بنما في ثمانينيات القرن الماضي، أو من خلال تحالف قوى كما حدث في العراق في عام2003.

والتدخل العسكري الخارجي، يتم تسويغه لأسباب وذرائع منها :إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، أو وضع حد لحرب أهلية.

الخاتمة

إن التحول الديمقراطي مفهوم ذو دلالات واسعة، ومراحل متعددة، ويتم بأشكال مختلفة وفقاً لطبيعة كل تجربة، وتتحكم فيه عوامل كثيرة داخلية وخارجية، وبنسب متفاوتة، لكن على الصعيد العالمي يتسم بمبادئ عامة تتجلى بتحقيق المساواة والعدالة والحرية، سعياً لتحقيق رفاهية الشعوب، وأن التدخل الخارجي بكافة أشكاله، وخاصة التدخل العسكري، لا ينتج عنه إقامة نظام ديمقراطي حقيقي، وذلك لعدة أسباب في مقدمتها حالات التدخل العسكري الخارجي، التي لم يكن هدفها الرئيس تأسيس نظام ديمقراطي، ولأن التحول السلمي للديمقراطية يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة، أو الإطاحة بالنظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالباً ما يكون مصحوباً بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرص أفضل لاستمرار وترسخ النظام الديمقراطي الناشئ.كما أن باقي أشكال التدخل

الخارجي المتمثل بالضغوطات الخارجية، وخاصة الاقتصادية، لم تنجح في خلق فرص حقيقية للتحول الديمقراطي، لأن العامل الأهم في التحول، يتجلى بالعوامل الداخلية، وخاصةً استعداد الجماهير من الناحية الثقافية ورغبتها بالتغيير وقناعتها الوطنية، وتجنب الصراعات الداخلية، لها الحظ الأكبر في نجاح عملية التحول الديمقراطي.

المصادر والمراجع

-مروان عطية، **معجم المعاني الجامع**، دير الزور،2012 م.

-جوزيف شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، ترجمة الدكتور حيدر حاج اسماعيل1942، بيروت :المنظمة العربية للترجمة.

-عبد المعز نصر، **في النظريات والنظم السياسية**، بيروت :دار النهضة العربية، 1981.

-محمد مختار قنديل، **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر**، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، الاسترجاع 15 فبراير 2016 من http:// HYPERLINK "http://www.ssrcaw.org/"www. HYPERLINK "http://www.ssrcaw.org/"ssrcaw. HYPERLINK "http://www.ssrcaw.org/"org

-هايل ودعان الدعجة، **مفهوم التحول الديمقراطي**، جريدة الرأي الالكترونية،2004 . العربي، الاسترجاع 15 فبراير 2016 من http:// HYPERLINK "http://www.alrai.com/"www. HYPERLINK "http://www.alrai.com/"alrai. HYPERLINK "http://www.alrai.com/"com

-سليم محمد السيد، **التحولات الديمقراطية في آسيا**، القاهرة :مركز الدراسات الآسوية بجامعة القاهرة، 1999

-جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، بيروت :الشركة العالمية للكتاب 1414 - هـ1994 - م:ج.1

-سليمان بن صالح الخراشي، موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة، **حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها**1429 هـ.

-محمد سعد ابو عمود، **محددات مستقبل الاصلاح السياسي في الدول العربية**، بحث مقدم الى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي.2004

-ابو الحسن بشير عمر، **دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية**، الحوار المتمدن-العدد4564 :، الاسترجاع 15 فبراير 2016 من http:// HYPERLINK "http://www.m.ahewar.org/"www. HYPERLINK "http://www.m.ahewar.org/"m. HYPERLINK "http://www.m.ahewar.org/"ahewar. HYPERLINK "http://www.m.ahewar.org/"org HYPERLINK "http://www.m.ahewar.org/"/

-إسماعيل الشطي، **الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية**، مجلة المستقبل العربي، العدد289 ، لعام 2003، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

-جي هرمت، **هل هو عصر الديمقراطية**، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة :مركز مطبوعات اليونسكو، العدد128 ، لعام1991 ، ص9

-حسين محمد سلامة، **التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر-1981 1993م**، رسالة ماجستير، القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998

-وبكيبيديا، الاسترجاع 11 فبراير 2016 من https:// HYPERLINK "https://ar.wikipedia.org/wiki"ar. HYPERLINK "https://ar.wikipedia.org/wiki"wikipedia. HYPERLINK "https://ar.wikipedia.org/wiki"org/ HYPERLINK "https://ar.wikipedia.org/wiki"wiki